

قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني

رقم (348) لسنة 2020 ميلادية

بتمديد حظر التجول

المجلس الرئاسي:

- بعد الاطلاع على القانون الدستوري، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 ميلادي.
- وعلى القانون الصحي رقم (106) لسنة 1973 م، ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م، بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (4) لسنة 2016 م بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (12) لسنة 2016 م، بشأن تفويض بمهام.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (207) لسنة 2020 م، بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (209) لسنة 2020 م، بإعلان حالة الطوارئ.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (215) لسنة 2020 م، بإعلان حظر التجول وقراراته أرقام (238)، (277)، (288)، (326)

لسنة 2020 م، بتقرير بعض الأحكام المتعلقة بحظر التجول.

- وعلى كتاب رئيس اللجنة العليا لمجابهة جائحة كورونا رقم (141) المؤرخ في 16 / 05 / 2020 م.
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

مادة (1)

يتمدد حظر التجول من الساعة السادسة مساءً إلى الساعة السادسة من صباح اليوم الذي يليه، لمدة عشرة أيام

من يوم الإثنين الموافق 18 / 05 / 2020م، ويكون الحظر كلياً (24 ساعة) خلال أيام عيد الفطر المبارك.

مادة (2)

يستمر العمل بأحكام قرار المجلس الرئاسي رقم (326) لسنة 2020 م، المشار إليه، وتعد الأحكام غير المعدلة المنصوص عليها بالقرارين (238، 215) لسنة 2020 م، المشار إليهما سارية ونافاذة.

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ 18 / 05 / 2020 م، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني



DCAF
a centre for security,
development and
the rule of law

This document constitutes an un-official transcription/translation. DCAF cannot be held responsible for damages that may arise from its use. For official reference, please refer to the original text as published by the Libyan Authorities.

DCAF's Libyan Security Sector Legislation project is financed by the DCAF Trust Fund for North Africa.

www.security-legislation.ly

صدر في 24 رمضان 1441 هجري
الموافق 17 / 05 / 2020 ميلادي



DCAF
a centre for security,
development and
the rule of law

This document constitutes an un-official transcription/translation. DCAF cannot be held responsible for damages that may arise from its use. For official reference, please refer to the original text as published by the Libyan Authorities.

DCAF's Libyan Security Sector Legislation project is financed by the DCAF Trust Fund for North Africa.

www.security-legislation.ly